

تأثير أزمة كوفيد-19 على مسارات التنمية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

The Impact of the COVID-19 Crisis on the Development Pathways of the Middle East and North Africa

محمد لحسن علاوي

سعيدة دريد *

مخبر متطلبات تأهيل وتنمية الاقتصاديات النامية في ظل

مخبر التطبيقات الكمية في العلوم الاقتصادية

الانفتاح الاقتصادي العالمي، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر

والمالية جامعة قاصدي مرباح، الجزائر

elhassen.allaoui@gmail.com

drid.saida@univ-ouargla.dz

تاريخ النشر: 2024/01/01

تاريخ الاستلام: 2023/10/04

Abstract:

The study aimed to inform about the COVID-19 crisis and illustrate its various economic impacts on the economic development pathways in the Middle East and North Africa countries. It also explained how Governments of the region have responded to the pandemic to mitigate its negative effects. The analytical descriptive approach has been followed and this is required by the nature of the study. The COVID-19 crisis has had a negative impact on the region's development goals, hindering its economic development. They affected their various sources of funding, and the intervention of the Governments of the region's States was through a combination of macroeconomic policies.

Keywords: Economic Crisis; Economic Development; Covid-19; Pandemic.

مستخلص:

هدفت الدراسة إلى التعريف بأزمة كوفيد-19 وتوضيح مختلف آثارها الاقتصادية على مسارات التنمية الاقتصادية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما وضحت كيفية استجابة حكومات دول المنطقة للجائحة لتخفيف حدة آثارها السلبية، وقد تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي وهذا ما تقتضيه طبيعة الدراسة، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن أزمة كوفيد-19 كان لها تأثير سلبي على الأهداف التنموية المسطرة في المنطقة حيث عرقلت مسار التنمية الاقتصادية فيها، وأثرت على مصادر تمويلها المختلفة، ولقد كان تدخل حكومات دول المنطقة من خلال توليفة من السياسات الاقتصادية الكلية.

كلمات مفتاحية: أزمة اقتصادية؛ تنمية اقتصادية؛ كوفيد-19؛ جائحة.

JEL Classification Codes: F63; G01; I150; O1.

مقدمة:

مع مطلع سنة 2020 ظهرت بوادر الوباء الخطير كوفيد-19، والذي تحول من متلازمة صحية ظهرت لدى بعض الأشخاص بووهان في الصين، إلى جائحة انتشرت عبر العالم كان لها بليغ الأثر على النظم الصحية، الاجتماعية وحتى الاقتصادية، حيث أدت الجائحة بالاقتصاد العالمي الى أسوأ أزمة اقتصادية دولية منذ سنة 2008، تأثرت بها مختلف الاقتصاديات نامية كانت أو متقدمة، فكان لزاما على مختلف الدول التدخل بإجراءات وسياسات متنوعة لدعم التعافي خلال الأزمة وضمان سيرورة النشاط الاقتصادي. وعلى غرار مختلف دول العالم تأثرت اقتصاديات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالأزمة وكانت هناك إستجابة من خلال عديد الإجراءات من قبل حكوماتها تضمنت خصوصا دعم الطلب وتنشيط الأسواق وتعزيز السيولة وتم ذلك عن طريق تفعيل مختلف أدوات السياسات الاقتصادية، وانطلاقا من فرضية مفادها أن أزمة كوفيد-19 كان لها تأثير سلبي على المسارات التنموية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، قمنا بطرح الإشكالية التالية:

كيف أثرت أزمة كوفيد-19 على مسارات التنمية الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟

هذا التساؤل الذي تندرج تحته التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالأزمات المالية والاقتصادية؟ وماهي مسبباتها؟

- ما المقصود بكوفيد-19؟ وكيف تحول من أزمة صحية إلى أزمة اقتصادية دولية؟

- ما مدى تأثير أزمة كوفيد-19 على اقتصاديات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟

منهجية البحث: تتطلب الإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بوصف وتحليل كل جزئية من جزئيات الموضوع، لاسيما ما يتعلق بالآثار الاجتماعية والاقتصادية لأزمة كوفيد-19 على بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) والتحديات التي واجهت دول المنطقة حينها. ويهدف الإمام بمختلف جوانب الموضوع تم تقسيم البحث إلى محورين تناول المحور الأول الإطار المفاهيمي للأزمات المالية والاقتصادية، أما الثاني فيبين حالة دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال أزمة كوفيد-19. أهداف البحث: تهدف هاته الدراسة إلى توضيح مفهوم الأزمات الاقتصادية والتعريف بأزمة كوفيد-19 وشرح كيف تحولت من أزمة صحية إلى أزمة اقتصادية عالمية، مع إبراز مدى تأثيرها على دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتوضيح التحديات التي واجهت دول هاته المنطقة أثناء الأزمة بالإضافة لشرح السياسات والإجراءات التي أتخذت لمواجهة آثارها.

دراسات سابقة:

✓ دراسة (يوهانيس هونغيفين & غلاديز لوبيز أسيفيدو، 2021): تمحورت إشكالية الدراسة حول مدى تأثير جائحة كورونا على رفاه الأفراد والأسر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟ وماهي أهم القضايا التي ينبغي لحكومات دول المنطقة التركيز عليها لتحقيق تعاف اقتصادي سريع ومستدام؟ وقد انطلقت الدراسة من فرضية مفادها أن أزمة كوفيد-19 هي رابع أزمة كانت قد عصفت بدول المنطقة خلال العشرة أعوام الماضية، وبالتالي فإن دول إفريقيا والشرق الأوسط كانت تواجه جملة من التحديات الاجتماعية والاقتصادية والتي ازدادت تفاقماً مع تفشي جائحة كوفيد-19، كما تتباين دول ذات المنطقة فيما بينها من ناحية التركيبة الاقتصادية، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع بيانات حديثة ونماذج محاكاة مصغرة بغية تقييم الآثار على الفقر وعدم المساواة، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج مفادها إرتفاع معدلات الفقر واتساع التفاوت وتغيرات مست أسواق العمل في المنطقة هذا فضلاً عن أزمات الاقتصاد الكلي التي تعاني منها.

✓ دراسة (OECD، 2020): هدفت هاته الدراسة لتحليل طريقة إستجابة السياسات الحكومية في بلدان شمال إفريقيا والشرق الأوسط والمتخذة للسيطرة على آثار أزمة كورونا (كوفيد-19)، كما بينت الدراسة التحديات التي واجهت المنطقة خلال الأزمة، ولقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استعراض جملة من الأشكال البيانية وتحليل محتواها، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن دول منطقة المينا كانت قد واجهت تأثيرات متنوعة جراء أزمة كوفيد-19 من عدة قنوات منها تدهور أسعار النفط وتعطل حركة التجارة وسلاسل التوريد والاستثمار، بالإضافة لتأثر أسواق العمل وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض التحويلات المالية.

✓ دراسة (الوليد أحمد طلحة، 2020): تناولت الدراسة توضيح تبعات الأثر الاقتصادي لأزمة كوفيد-19 على الدول العربية، وإبراز الجهود المبذولة من طرف حكوماتها في سبيل القضاء على وباء كورونا المستجد والحيلولة دون انتشاره، وقد انتهجت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي استناداً إلى الإحصائيات التي كانت متاحة أثناء إعداد الدراسة، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن فيروس كورونا كان قد أثر بصورة مباشرة على جانبي الطلب والعرض معاً للاقتصاديات العربية على خلاف مختلف الصدمات على مر التاريخ، الأمر الذي تطلب استجابة واسعة على صعيد مختلف السياسات الاقتصادية الكلية.

1- الإطار المفاهيمي للأزمات المالية والاقتصادية:

يشمل هذا المحور التعريف بمفهوم الأزمة المالية والاقتصادية بالإضافة للتعريف بأزمة كوفيد-19، وسيتم ذلك على النحو الموالي:

1-1- تعريف الأزمة المالية والاقتصادية:

الأزمة في الإطار اللغوي تحمل دلالة معنوية تدل على الإصابة بالشدة والضييق وطغيانها وأحكامها على الوضع المادي والمعنوي في الحال التي تصيها (مجلخ، 2016، ص 41)، وينحدر أصل كلمة أزمة من الكلمة الفرنسية crise ومن الكلمة اللاتينية crisis والتي اشتقت بدورها من الكلمة اليونانية krisis، وتستعمل هاته الكلمة في علم الاقتصاد للإشارة للفترات القصيرة التي يكون خلالها الاقتصاد في حالة غير مستقرة، وتُعرف الأزمة بأنها " حالة من عدم التوازن والاتساق بين ما تم وبين ما يجب أن يتم" (العقون، 2016، ص 35)، ويمكن وضع تعاريف الأزمة بحسب الموضوع المدروس، وعلى هذا الأساس قد تعرف الأزمة من الناحية الاجتماعية، وكذلك الحال اقتصاديا، سياسيا، عسكريا، ماليا وصحيا... وغيرها.

أما عن الأزمة الاقتصادية فتعرف في أدبيات الاقتصاد الكلي بأنها " اختلال التوازنات الاقتصادية الكلية المحلية والخارجية، ومن ابرز مظاهر اختلال التوازن الاقتصادي المحلي هو الاختلال بين الإنتاج والإستهلاك أو بين الإدخار والاستثمار، هذا الاختلال الذي حظي باهتمام كبير من طرف أشهر الاقتصاديين مثل كينز والذي ناقش هذا الاختلال من زاوية مناقشة السياسات الاقتصادية وتحليل دورها في تصحيح الاختلال الاقتصادي الكلي" (الأفندي، 2018، ص 15)، كما عرفت الأزمة الاقتصادية بأنها " فترة انقطاع في مسار النمو الاقتصادي حيث ينخفض الإنتاج وتقل معدلات الاستثمار وتزداد معدلات البطالة وغيرها، وهو ما قد يحدث على مستوى أي دولة أو منطقة وقد يحدث على مستوى العالم بأكمله" (مهداوي، 2022، ص 29)، ويختلف مفهوم الأزمة الاقتصادية عن الأزمة المالية والتي تعرف بأنها: " تلك الاضطرابات التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل النظام المالي مثل حجم الإصدار أو أسعار الأسهم والسندات وكذلك اعتمادات الودائع المصرفية، ومعدل أسعار الصرف وقد يقف وراء الأزمات المالية انهيار في سوق الأسهم، أو في قيمة العملة، أو في سوق العقارات، أو مجموعة من المؤسسات المالية لتمتد بعد ذلك إلى باقي قطاعات الاقتصاد" (عبد المطلب، 2014، ص 16)، وتتميز الأزمات المالية عادة بالخصائص التالية (عبد المطلب، 2014، ص 17):

- ✓ حدوثها بشكل عنيف ومفاجئ، واستقطابها لاهتمام الجميع؛
- ✓ التعقيد والتداخل في عواملها وأسبابها؛
- ✓ نقص المعلومات الكافية عنها؛
- ✓ تصاعدها المتواصل يؤدي إلى درجات عالية من الشك في البدائل المطروحة لمجابهة الأحداث المتسارعة؛
- ✓ سيادة حالة من الخوف من آثار الأزمة وتداعياتها؛

✓ إن مواجهة الأزمة تتطلب درجة عالية من التحكم في الطاقات و الإمكانيات وحسن توظيفها في إطار تنظيمي يتسم بدرجة عالية من الاتصالات الفعالة التي تؤمن التنسيق والفهم الموحد بين الأطراف ذات العلاقة.

1-2-أنواع الأزمات المالية:

تصنف الأزمات المالية إلى خمسة أشكال هي (العكيلي، 2021، ص 13):

➤ أزمة سوق الأوراق المالية: وهي عبارة عن اضطراب في السوق المالي والذي يكون فيه سوء الاختيار والمخاطرة المعنوية سيئة لدرجة أن الاختيار السلبي لاستثمار المال في السوق يكون غير قادر على توجيه المال بكفاءة إلى هؤلاء الذين يكون لديهم أفضل الفرص الاستثمارية، فعندما تحدث أزمة في إحدى القطاعات الحقيقية فإنها ستؤثر بشكل مباشر على الشركات المساهمة العاملة في تلك القطاعات مصحوبا بانخفاضات قد تكون كبيرة في القيم السوقية لأسهم تلك الشركات وبالتالي ستنتقل الأزمة إلى السوق المالي، وقد يسبب الانهيار المفاجئ لأسعار الأسهم لسبب ما فتحدث الأزمة المالية في سوق الأسهم والسندات كما هو الحال في انهيار القيم السوقية للأسهم والسندات نتيجة تفشي فيروس كورونا على مستوى العالم، وعادة ما تسبب الأزمة المالية في بورصة الأوراق المالية إلى فقدان الثقة بالنظام المالي وبدوره سينعكس سلبا في كثير من المجالات الاقتصادية مخلفا مظاهر الانكماش أو الركود أو الكساد في الاقتصاد الكلي.

➤ أزمة العملة أو أزمة سعر الصرف: وتعرف بأن حدوثها يرتبط بهجمة للمضاربة على قيمة صرف عملة ما، مما يؤدي إلى خفض قيمة هذه العملة أو هبوط قيمتها بشكل حاد، أو إجبار السلطات على الدفاع عنها عن طريق إنفاق كم هائل من الاحتياطات الدولية أو اللجوء إلى رفع أسعار الفائدة بشكل حاد.

➤ أزمة المديونية الخارجية: وهي الأزمة التي تحدث عند وجود أحد البلدان في موقف يعجز معه عن الوفاء بخدمة الدين الخارجي سواء للكيانات السيادية أو الخاصة.

➤ الأزمة المصرفية: وهي الحالة التي تصبح فيها البنوك في حالة إعياس مالي، بحيث يتطلب الأمر تدخلا من البنك المركزي لضخ أموال لهذه البنوك أو إعادة هيكلة للنظام المصرفي، إذ أن الأزمة المصرفية تشير إلى الموقف الذي تضطر فيه البنوك نتيجة للمسارعة الفعلية أو المحتملة للمودعين بسحب الأموال منها، أو نتيجة لاحتمال إخفاق هذه البنوك أو إخفاقها بالفعل في أداء مهمتها على النحو الواجب، إلى وقف التحويل الداخلي للالتزامات، أو إلى الموقف الذي تضطر فيه الحكومة للتدخل للحيلولة دون حدوث ذلك، من خلال تقديم مساعدات واسعة النطاق.

➤ أزمة ميزان المدفوعات: وهي الأزمة التي تحدث عندما يتوقف التدفق الداخلي لرأس المال اللازم لتمويل عجز الحساب الجاري (أو لموازنة إجمالي تدفقات رأس المال إلى الخارج) فجأة.

1-3-1 أزمة كوفيد-19

لقد عاش العالم تحديا على المستوى الصحي والاجتماعي، والاقتصادي، منذ ظهور وباء كوفيد-19 في مدينة وهان الصينية ومن ثم انتشاره في جميع دول العالم، إذ دخل العالم بأسره في دائرة الغموض وعدم اليقين مع ظهور وباء كوفيد-19 الذي سبب حالة من الجدل والقلق والمخاوف العالمية حول السيناريوهات المحتملة لتبعات هاته الأزمة الخانقة (الخوري، 2020، ص 18)، وقد اكتشفت منظمة الصحة العالمية فيروس كورونا المستجد لأول مرة في 31 ديسمبر 2019، بعد الإبلاغ عن مجموعة من حالات الالتهاب الرئوي الفيروسي في يوهان بجمهورية الصين الشعبية (WTO)، ومثلما نشر فيروس كورونا المعاناة البشرية في كافة أنحاء العالم، فإنه نشر كذلك المعاناة الاقتصادية فهو ليس فيروسا معديا على المستوى الطبي فقط، ولكنه معدي أيضا على المستوى الاقتصادي، فقد فرضت الحكومات حول العالم تدابير وإجراءات احترازية لعبت هذه الإجراءات دورا كبيرا في احتواء تداعيات هذه الأزمة من حيث عدد الإصابات، ولكنها أدت إلى وضع العالم في حالة إقفال شبه تام، وجمدت حركة الإنسان والأنشطة الاقتصادية (الخوري، 2020، ص 19)، ومثلما حصد الوباء ملايين الأرواح كان لأزمة كوفيد-19 تداعيات اجتماعية واقتصادية جمة على مختلف الاقتصاديات النامية والناشئة وحتى المتقدمة، وفيما يلي استعراض لتأثير أزمة كوفيد-19 على دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

2- دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال أزمة كوفيد-19:

كانت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تواجه العديد من التحديات الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة حتى قبل حلول جائحة كورونا (كوفيد-19)، إذ تميزت المنطقة خلال العقد الذي سبق الجائحة بانخفاض معدلات دخل الفرد وارتفاع معدلات البطالة والفقر وانتشار ما يعرف بالعمالة غير الرسمية (الاقتصاد غير الرسمي)، كما كانت العديد من دول المنطقة تعاني جراء انخفاض أسعار النفط سنة 2014 بالإضافة لعدم الاستقرار الأمني والسياسي في بلدان متعددة منها (هوغيفين وأسيفيدو، 2021، ص 1)، وبحلول أزمة كوفيد-19 تفاقمت الأوضاع في المنطقة فوجدت الحكومات نفسها في مواجهة طوارئ صحية واجتماعية واقتصادية استوجبت تدخلها السريع من أجل الحفاظ على الأرواح من جهة وضمان سيرورة النشاط الاقتصادي من جهة أخرى، حيث كان قرابة 6 ملايين شخص (هوغيفين وأسيفيدو، 2021، ص 1) في المنطقة قد أصيبوا بفيروس كورونا إلى غاية فيفري 2021، ويمكن توضيح أهم الإجراءات التي اتخذتها دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الآتي.

1-2- الإجراءات المتخذة من طرف دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في خضم الجائحة:

تتميز منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بتنوع التركيبة الاقتصادية بين دول (مرتفعة، متوسطة ومنخفضة) الدخل، بالإضافة للدول المعتمدة على تصدير النفط وأخرى مستوردة له، ودول هشة تعاني من الحروب والصراعات (هوغيفين وأسيفيدو، 2021، ص 1)، الأمر الذي يدل على اختلاف الإمكانيات المتاحة

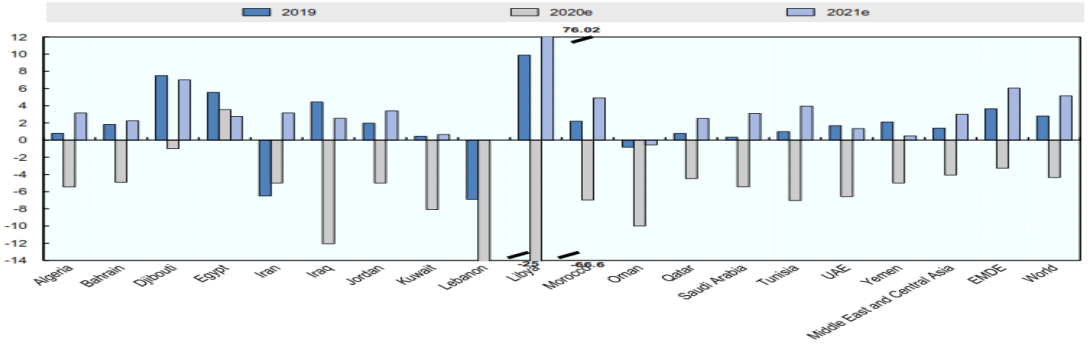
- ففيها من دولة لأخرى كما تباينت السياسات المتبعة فيها لمواجهة الجائحة، ومن بين أهم الإجراءات المتخذة حينها على المستوى الصحي والتدابير الاجتماعية والاقتصادية نذكر ما يلي (OECD، 2020، ص 3-9):
- ✓ شكلت الجائحة تحدياً للأنظمة الصحية في دول المنطقة حيث استوجب الأمر مكافحة الوباء وتوفير الخدمات الصحية وضمان استمراريتها، وتوفير الكادر الطبي والأدوية والأسرة في المستشفيات وأدوات التعقيم واللقاحات، مع ضرورة حماية كبار السن والفئات الضعيفة لاحتواء الفيروس والحد من الخسائر في الأرواح؛
 - ✓ اتخذت الحكومات قرارات سريعة حيث شكلت لجان لإدارة هاته الأزمة وحماية مجتمعاتها ودعم الأسر والشركات، الأمر الذي اختبر فعلاً مدى مرونة القطاع العام في دول المنطقة المتباينة، كما ركزت على ضمان استمرارية الخدمات العامة واستخدام التكنولوجيا الرقمية؛
 - ✓ تم طرح تدابير اجتماعية لحماية الفئات الضعيفة والعمال بمختلف شرائحهم خصوصاً غير الرسميين واللاجئين حيث فاقمت الجائحة من عدم المساواة بشكل كبير؛
 - ✓ شكلت الجائحة دعوة لتجديد الالتزام بأهداف التنمية المستدامة والعمل على إرسائها وتكييف الظروف وفقاً لمبادئها.

2-2- تأثير أزمة كوفيد-19 على اقتصاديات دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

لقد أفضت أزمة كوفيد-19 إلى آثار عديدة على اقتصاديات دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نذكر من أهمها ما يلي:

الأثر على نمو الناتج المحلي الإجمالي: على غرار جل الاقتصاديات في العالم شهدت اقتصاديات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا انكماشاً جراء حالة الإغلاق التي فرضها الوباء حيث انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي فيها من 0.8% سنة 2019 إلى -3.4% سنة 2020 (صندوق النقد الدولي، 2021، ص 128)، وبلغ ذات المعدل في المتوسط 2.41% خلال الفترة (2014-2019) (صندوق النقد الدولي، 2021، ص 128)، ويعتبر هذا الانخفاض أعنف مما عاشته دول المنطقة خلال الأزمات السابقة، حيث قُدر سنة 2008 ب 4.58% وانخفض إلى 0.63% سنة 2009 جراء الأزمة المالية العالمية التي تسبب فيها الاقتصاد الأمريكي آنذاك، كما قدر ب 2.85% سنة 2014 جراء أزمة النفط حينها (WORLD BANK)، ويوضح الشكل رقم (1) نسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي في دول مختارة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الفترة (2019-2020).

الشكل رقم (1): الناتج المحلي الإجمالي في دول مختارة من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا



المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية oecd (2020)، الإستجابة لأزمة فيروس كورونا covid-19 في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ص 11.

وعلى صعيد الدول في المنطقة فلقد انخفض معدل الناتج المحلي الإجمالي في الدول المصدرة للنفط حيث بلغ (-7.9% - 0.4%) (مجموعة البنك الدولي، 2020، ص 11) في السنتين 2020، 2021 على التوالي، وكذلك الأمر في الدول المستوردة للنفط حيث بلغ (-6.6%، -2.5%) (مجموعة البنك الدولي، 2020، ص 11) في السنتين 2020، 2021 على الترتيب، ويوضح الجدول الموالي مقدار التغيير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في بلدان مختارة مصدرة للنفط وأخرى مستوردة للنفط من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في سنة 2020 مقارنة بسنة 2019.

الجدول رقم (1): التغيير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)

دول مصدرة للنفط									
قطر	السعودية	عمان	ليبيا	الإمارات العربية المتحدة	العراق	الجزائر	البحرين	الكويت	
0.77	0.83	1.12-	11.19-	1.1-	5.51	1	2.16	0.55-	2019
3.6-	4.34-	3.37-	29.7-	4.95--	12-	5.1-	4.64-	8.85--	2020
دول مستوردة للنفط									
-	-	تونس	الضفة الغربية وقطاع غزة	المغرب	لبنان	الأردن	جيبوتي		
-	-	1.58	1.36	2.89	6.91-	1.75	5.54		2019
-	-	-	11.31-	7.18-	21.3-	1.6-	1.2		2020
			8.81-						

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

وعلى صعيد الدول في المنطقة فلقد انخفض معدل الناتج المحلي الإجمالي في الدول المصدرة للنفط حيث بلغ (-7.9% - 0.4%) (مجموعة البنك الدولي، 2020، ص 11) في السنتين 2020، 2021 على التوالي، وكذلك الأمر في الدول المستوردة للنفط حيث بلغ (-6.6%، -2.5%) (مجموعة البنك الدولي، 2020، ص 11)

في السنتين 2020، 2021 على الترتيب، ويوضح الجدول أعلاه مقدار التغيير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في بلدان مختارة مصدرة للنفط وأخرى مستوردة للنفط من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في سنة 2020 مقارنة بسنة 2019.

الأثر على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: أدت جائحة كورونا (كوفيد-19) إلى انخفاض معدلات متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حيث انخفض من -1.3% سنة 2019 إلى -6.7% سنة 2020 ليصل إلى -1.8% سنة 2022 (مجموعة البنك الدولي، 2020، ص 10)، ويوضح الجدول رقم (2) مقدار التغيير بالنسبة المئوية إلى الناتج المحلي الإجمالي في دول مختارة من المنطقة سنة 2020 مقارنة بسنة 2019.

الجدول رقم (2): مقدار التغيير في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (2019-2020)

الدول	الجزائر	الأردن	الإمارات العربية المتحدة	المغرب	السعودية	مصر	ليبيا	لبنان
2019 (%)	0.8-	0.5-	0.8-	1.80	1.4-	3.7	12.4-	4.20-
2020 (%)	6.7-	3.7-	5.7-	8.2-	4.8-	1.8	30.70-	19.70-
الدول	قطر	جيبوتي	الضفة الغربية وقطاع غزة	سوريا	الكويت	عمان	العراق	تونس
2019 (%)	0.7-	3.9	1.2-	2.6-	3.3-	1.2-	3	0.6
2020 (%)	2-	0.3-	13.50-	7-	7.2-	2.1-	1.4-	9.7-

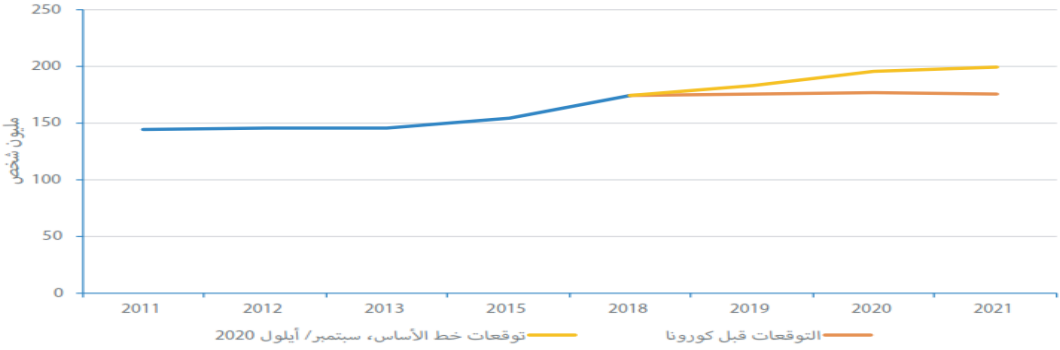
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

نلاحظ من الجدول أعلاه انخفاض معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مختلف أرجاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلا أن مقدار الانخفاض يتباين من دولة لأخرى، وتميزت الدول الهشة والضعيفة والتي تشهد الصراعات وعدم الاستقرار بانخفاض شديد حيث وصل المعدل سنة 2020 إلى -13.5% في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإلى -19.7% في لبنان، وإلى -30.70% في ليبيا.

الأثر على أسواق العمل ومعدلات البطالة والفقير: شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إنخفاضاً في معدلات الفقر في الفترة 1981-2013، إلا أن تلك المعدلات عادت للارتفاع نتيجة الصراعات التي شهدتها العديد من دول المنطقة مثلما حدث في اليمن وسوريا على سبيل المثال (مجموعة البنك الدولي، 2020، ص 19)، ليزداد الأمر سوءاً بحلول سنة 2020 جراء أزمة كوفيد-19 حيث ارتفعت مستويات الفقر في المنطقة من جديد على غرار مختلف أرجاء العالم فحصلت أكبر إنتكاسة في جهود مكافحة الفقر عبر العالم إذ أدت

الجائحة إلى زيادة معدل الفقر المدقع العالمي إلى 9.3% سنة 2020 ارتفاعاً من 8.4% سنة 2019 (مجموعة البنك الدولي، 2022، ص 13)، ويوضح الشكل أدناه تغير عدد الفقراء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على إمتداد الفترة 2011-2021

الشكل رقم (2): عدد الفقراء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الفترة 2011-2021



المصدر: مجموعة البنك الدولي (2020)، إحياء التكامل الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عصر ما بعد جائحة كورونا، ص 21.

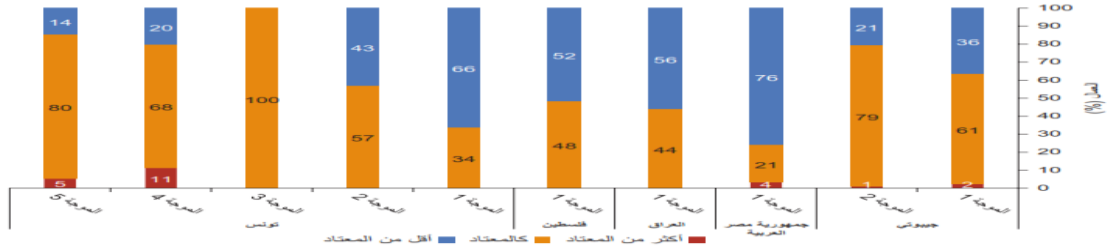
ولقد أثرت جائحة كورونا على مستويات الفقر في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من خلال عدة قنوات هي (هوغيفين وأسيفيدو، 2021، ص 3):

- ✓ فقدان المباشر للدخل وصدّامات التوظيف مثل تخفيض الأجور والحجم الساعي للعمل وتقليص عدد العمال؛
- ✓ فقدان تحويلات العاملين في الخارج والتي تعد من أهم مصادر الدخل خصوصاً في الدول الفقيرة؛
- ✓ قنّاة الإستهلاك من خلال توجيه النفقات للجانب الصحي؛
- ✓ تعطل الخدمات الضرورية مثل خدمة التعليم.

ولقد بلغت نسبة التوقف عن العمل جراء الجائحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في المتوسط حوالي 23% (هوغيفين وأسيفيدو، 2021، ص 5) ولقد أدى هذا التوقف إلى فقدان عدد كبير من الوظائف، إذ تتميز اقتصاديات المنطقة بطغيان الاقتصاد غير الرسمي (غير المستقر) إذ تمثل العمالة غير الرسمية في المتوسط 68% من إجمالي التوظيف في المنطقة (OECD، 2020، ص 27)، ولقد واجه العمال غير الرسميين معاناة حقيقية أثناء أزمة كوفيد-19 حيث توجب عليهم الخضوع للتدابير الصحية من جهة والحفاظ على مصدر دخلهم من جهة أخرى، كما أن هاته الفئة في الغالب لا تستفيد من التدابير الاجتماعية وسياسات دعم الأجور والتي كانت قد وضعتها الحكومات حينها (OECD، 2020، ص 28)، وبذلك فلقد ارتفعت معدلات البطالة في المنطقة لتصل إلى 12.20% من إجمالي القوى العاملة سنة 2020 بعدما كانت قد بلغت 9.30%

سنة 2019 لتستقر عند النسبتين (9.9%، 9.6%) سنتي 2021 و2022 على التوالي (WORLD BANK). ويوضح الشكل رقم (3) درجة انخفاض كثافة العمل في بلدان مختارة من المنطقة.

الشكل رقم (3): انخفاض كثافة العمل في أرجاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الأشهر الأولى للجائحة



المصدر: يوهانيس هوغيفين، غلاديز لوبيز أسيفيدو (2021)، آثار جائحة فيروس كورونا على توزيع الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، البنك الدولي، ص 6.

➤ الأثر على حركة التجارة ومعدل التضخم: لقد أدى انتشار وباء كوفيد-19 مع مطلع سنة 2020 إلى تعطيل حركة التجارة وسلاسل القيمة العالمية نتيجة الإجراءات الصارمة المتخذة آنذاك والتي أدت إلى انخفاض الطلب العالمي (OECD، 2020، ص 10)، فانخفضت نسبة الصادرات من السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من 41.21% سنة 2019 إلى 35.48% سنة 2020، كما انخفضت نسبة وارداتها إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 34.40% سنة 2020 مقارنة بالنسبة 36.5% سنة 2019 (WORLD BANK)، ويوضح الجدول رقم (3) انخفاض حصة الصادرات من السلع والخدمات مقدرة بالمليار دولار في مجموعة مختارة من دول منطقة المينا سنة 2020 مقارنة بسنة 2019. كما ارتفع معدل التضخم في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من 7.6% سنة 2019 إلى 10.6% سنة 2020 (صندوق النقد الدولي، 2021، ص 135) جراء أزمة كوفيد-19 نتيجة ارتفاع أسعار السلع الأساسية.

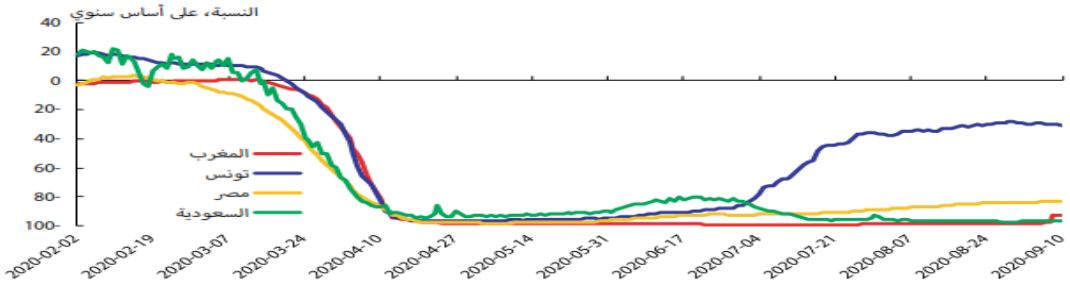
الجدول رقم (3): حصة الصادرات في دول مختارة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الفترة (2020-2019)

مليار دولار	الامارات العربية المتحدة	السعودية	قطر	عمان	الجزائر	تونس	المغرب	مصر	لبنان	الضفة الغربية	سوريا
2019	404	285	92	43	39	19	43	53	10	2.6	2
2020	335	182	70	35	25	16	37	47	5	2.3	1

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

➤ الأثر على قطاع السياحة: لقد كان أثر جائحة كورونا واضحا على قطاع السياحة حيث كان لزاما على الدول توقيف حركة النقل برا وجوا وبحرا الأمر الذي انعكس بالسلب على هذا القطاع الحيوي، ولقد كبد الانخفاض في حركة السياحة الدولية الاقتصاد العالمي خسارة اقتصادية قدرت بـ 2.4 تريليون دولار (UN)، وتعتبر السياحة مصدر دخل مهم في معظم دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (مجموعة البنك الدولي، 2020، ص 7)، كما تعد بديلا مهما للتنوع الاقتصادي في دول المنطقة المصدرة للنفط، حيث شكل قطاع السياحة 3.5% من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وشمل 6.7 مليون وظيفة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (OECD، 2020، ص 23)، وقد شهدت المنطقة انخفاضا في عدد السائحين الوافدين مقداره 57% و 62% على التوالي خلال النصف الأول من سنة 2020 حسب تقديرات منظمة السياحة العالمية (OECD، 2020، ص 23)، ويوضح الشكل رقم (4) مقدار التغير في إشغال الفنادق لا سيما في الدول المعتمدة على القطاع السياحي بشكل كبير كمصدر للدخل.

الشكل رقم (4): مقدار التغير في إشغال الفنادق بدول مختارة في (الفترة فيفري 2020- سبتمبر 2020).

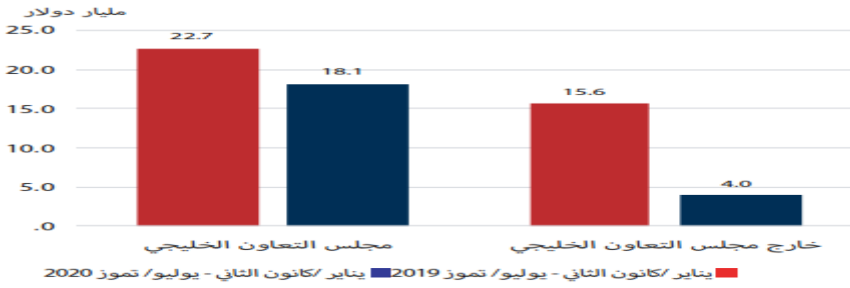


المصدر: مجموعة البنك الدولي (2020)، إحياء التكامل الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عصر ما بعد جائحة كورونا، ص 08.

➤ الأثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر: يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم المصادر الخارجية لتمويل التنمية ولقد شكلت جائحة كوفيد-19 صدمة غير مسبوقه للاستثمار الأجنبي المباشر فيما يتعلق بالعرض والطلب والسياسات، حيث انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 40% سنة 2020 عن قيمتها التي بلغت 1.54 تريليون دولار سنة 2019 مما أدى إلى تراجع FDI إلى مادون تريليون دولار للمرة الأولى منذ سنة 2005 (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2020، ص 1)، أما عن دول إفريقيا والشرق الأوسط فقد شهدت خلال العقد الذي سبق الجائحة ظروفًا أثرت سلبًا على مناخ الاستثمار فيها كعدم الاستقرار السياسي والصدمات الاجتماعية والاقتصادية (OECD، 2021، ص 13)، ولقد سببت أزمة كوفيد-19 تحديات أكبر للمنطقة بهذا الخصوص حيث شهدت انخفاضا حادا في تدفقات الاستثمار الأجنبي، فعلى سبيل

المثال انخفض حجم التدفقات الاستثمارية الوافدة إلى دول شمال إفريقيا إلى 9.8 مليون دولار سنة 2020 بعدما كان 13.55 مليون دولار سنة 2019 (UNCATAD)، ويوضح الشكل رقم (5) مقدار الانخفاض في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 في الدول التابعة لمجلس التعاون الخليجي (البحرين، قطر، الكويت، السعودية، الإمارات العربية المتحدة، سلطنة عمان)، والدول الغير منتمية للمجلس (الجزائر، جيبوتي، مصر، إيران، العراق، لبنان، الأردن، ليبيا، المغرب، تونس، سوريا واليمن)

الشكل رقم (5): مقدار الانخفاض في حصيلة الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2020 مقارنة بسنة 2019.



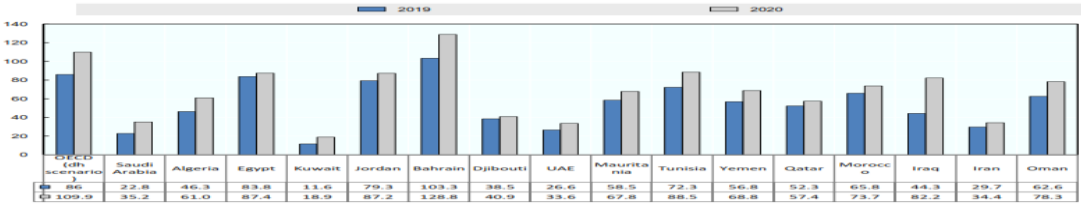
المصدر: مجموعة البنك الدولي (2020)، إحياء التكامل الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عصر ما بعد جائحة كورونا، ص 08

➤ الأثر على التحويلات المالية: لقد تأثرت التدفقات المالية التي تولدها الهجرة الدولية نتيجة الإغلاق الشامل الذي انجر عن الجائحة حيث فقد آلاف المهاجرين مواطن عملهم أو عانوا من تخفيض أجورهم أو طُردوا من الدول المضيفة واضطروا للعودة لبلدانهم الأصلية، فانخفض حجم التحويلات المالية بشكل كبير جراء الصدمات الاقتصادية التي تعاني منها الدول المرسله، وتعتبر تحويلات العاملين في الخارج شريان حياة للدول المنخفضة الدخل والهشة حيث تسهم في دعم الأسر وتوفير الإيرادات الضريبية، حيث وابتداء من سنة 2018 بلغت قيمة التحويلات المالية المتدفقة لتلك الدول 350 مليار دولار أمريكي (ساييه وشامي، 2020، ص 16) متفوقة بذلك على الاستثمارات الأجنبية بوصفها أهم مصادر الدخل من الخارج على الإطلاق، وقد تسببت جائحة كوفيد-19 بتراجع تدفقات التحويلات المالية بحوالي 100 مليار دولار (ساييه وشامي، 2020، ص 17) أمريكي سنة 2020، وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة 20% تقريبا عن مستواها سنة 2019، ولقد بلغت ما مقداره 791 مليار دولار سنة 2021 (KNOMAD) ويمكن أن يؤدي إنخفاض التحويلات المالية إلى عكس مسار التقدم المحرز في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة (KNOMAD)، وكغيرها من الدول عاشت بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إنخفاضا في حجم التحويلات المالية الواردة إليها نتيجة تراجع دخول الأفراد في الدول المرسله، وحسب تقدير خبراء البنك الدولي فإن التحويلات المالية إلى منطقة

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا جراء أزمة كوفيد-19 كانت قد انخفضت بنسبة 19.6% أي إلى 47 مليار دولار سنة 2020 بعد نمو كان قد قدر ب 2.6% سنة 2019 (WORLD BANK). وتعتبر مصر من أكثر دول المنطقة اعتمادا على التحويلات المالية باحتلالها المرتبة الخامسة عالميا في ترتيب الدول المتلقية للتحويلات، وبالتالي فلقد كانت الأكثر تضررا من انخفاض تلك التحويلات المالية.

➤ الأثر على إجمالي الدين الخارجي: في أعقاب جائحة كوفيد-19 ارتفعت الديون العالمية إلى أكبر زيادة منذ الحرب العالمية الثانية حيث بلغت 58% من أشد بلدان العالم فقرا مرحلة المديونية الحرجة (WORLD BANK). ولقد بلغ إجمالي الدين الخارجي في الدول الضعيفة والمتوسطة الدخل المنتمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ما يقارب 394 مليار دولار سنة 2020 (WORLD BANK). حيث ارتفعت أرصدة الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في هاته الدول إلى 33.68% سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 حيث كانت تبلغ حينها 28.72% فقط (WORLD BANK).

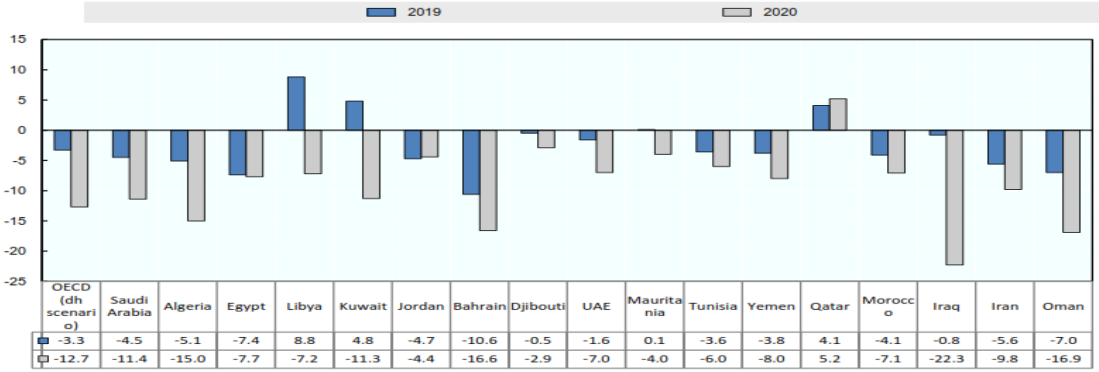
الشكل رقم (6): إجمالي الديون في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (% من الناتج المحلي الإجمالي) 2020-2019



المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2020) oecd، الاستجابة لأزمة فيروس كورونا covid-19 في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ص 13.

➤ الأثر على أرصدة الموازنات العامة وأرصدة الحسابات الجارية: يوضح الشكل رقم (7) التدهور في أرصدة الموازنة العامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا جراء أزمة كوفيد-19 حيث واجهت الحكومات تحديين فمن جهة زادت أوجه النفقات العامة خصوصا على القطاع الصحي والدعم الاجتماعي، ومن جهة أخرى انخفضت حصيلة الإيرادات العامة في ظل نقص الإيرادات الضريبية وعوائد الصادرات النفطية الأمر الذي سبب تفاقم العجز في مختلف الموازنات العامة لدول المنطقة حيث بلغ في مجمله -10.1% سنة 2020 مقارنة بالمعدل -4.1% سنة 2019 (مجموعة البنك الدولي، 2020، ص 10).

الشكل رقم (7): رصيد المالية العامة في سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 (دول مختارة)



المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (oecd) (2020)، الاستجابة لأزمة فيروس كورونا covid-19 في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ص 13.

كما يتبين لنا من الجدول رقم (4) تدهور أوضاع حساب المعاملات الجارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حيث انخفض الرصيد من 2% سنة 2019 إلى -4.8% سنة 2020 و -3.2% سنة 2021. كما بدأ التدهور واضحا خصوصا في الدول المصدرة للنفط المنتمة للمنطقة نتيجة تراجع الطلب العالمي على النفط وتدهور أسعاره العالمية.

الجدول رقم (4): التغير في رصيد حساب المعاملات الجارية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (2019-2022)

2022	2021	2020	2019	
1.5-	3.2-	4.8-	2	دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
0.6	1.9-	4-	6.2	دول مجلس التعاون الخليجي
0.8-	2.8-	4.6-	3.8	الدول المصدرة للنفط
3.9-	4.7-	5.6-	5.6-	الدول المستوردة للنفط

المصدر: مجموعة البنك الدولي (2020)، إحياء التكامل الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عصر ما بعد جائحة كورونا، ص 10.

3-2- السياسات الاقتصادية المعتمدة لمواجهة التداعيات الاقتصادية لأزمة كوفيد-19 في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:

لقد شكلت جائحة كوفيد-19 أمرا غير مسبوق في الاقتصاد الحديث من حيث طبيعتها وأسبابها وآثارها ولذا فإن دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا شعرت كغيرها من الدول بالصدمة العنيفة التي سرعان ما انعكست في سياسات وأساليب ومبادرات لجأت إليها للحد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية للأزمة فعلى صعيد السياسة النقدية (عبد المنعم، 2020، ص 5-10) استعملت الدول عدة إجراءات لتدعيم السيولة المحلية، حيث تدخلت البنوك المركزية بخفض معدلات الفائدة على أدوات السياسة النقدية، وضمان الودائع لتعزيز الثقة في الجهاز المصرفي، ودعم الائتمان الممنوح للحكومة لسداد العجز في الموازنات العامة، وتخفيض أسعار الفائدة على اتفاقيات إعادة الشراء للأوراق المالية من البنوك التجارية، وتسهيلات مبادلة العملات الأجنبية، وتعديل سعر صرف العملة، والسحب من الاحتياطات الخارجية لتمويل احتياجات الاقتصاد المحلي من النقد الأجنبي، بالإضافة للتدخل من خلال أدوات السياسة النقدية غير التقليدية كبرامج شراء الأصول.

على صعيد السياسة المالية (عبد المنعم، 2020، ص 12-19) تم تدخل الحكومات لاحتواء آثار الوباء وتدعيم إيرادات الدول من خلال تكثيف وتيرة الإصلاح الضريبي من خلال توسيع القاعدة الضريبية ومكافحة التهرب الضريبي، ورقمنة قطاع الضرائب وشمولية المنظومة الضريبية للقطاع غير الرسمي، ومراجعة التشريعات الضريبية وتبسيط الإجراءات، ورفع معدلات الضرائب على بعض القطاعات المستفيدة من الأزمة كقطاع الاتصالات، وفرض ضرائب على الثروة والممتلكات، وترشيد الإنفاق العام ورفع مستويات كفاءته، والإنفاق على البنية التحتية وتشجيع القطاع الخاص، وتطوير أسواق إصدارات الدين بالعملة المحلية، وإصدار السندات الدولية، واللجوء للاقتراض من مؤسسات التمويل الإقليمية والدولية، ويشير الملحق على سبيل المثال لا الحصر إلى بعض المناهج التي اعتمدها دول مختارة من المنطقة على صعيد السياستين النقدية والمالية (المغرب العربي: الجزائر وتونس، الشرق الأوسط: مصر لبنان والعراق، مجلس التعاون الخليجي: السعودية والإمارات العربية المتحدة).

الخلاصة:

لقد كانت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لا تزال تعاني من جراء تداعيات أزمة إنهييار أسعار النفط لسنة 2014، بالإضافة لعدم الاستقرار السياسي والأمني والاضطرابات الاجتماعية في مناطق عديدة منها، عندما اجتاحتها فيروس كورونا (كوفيد-19) مسببا تعميق الاضطرابات والمشاكل التي كانت دول المنطقة تعاني منها، فعلى غرار الدول النامية في مختلف أرجاء العالم تضررت اقتصاديات دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشدة جراء حالة الإغلاق التي مست النشاط الاقتصادي على النطاق العالمي، الأمر الذي أدى إلى عرقلة مسارات التنمية في دول المنطقة حيث تضررت مختلف مصادر تمويل التنمية الاقتصادية فيها، وتدهورت معدلات نموها الاقتصادي، وارتفعت معدلات الفقر والبطالة، ومن خلال عرضنا لحيثيات هذا الموضوع يمكن استخلاص جملة من النتائج سيرد تفصيلها كالآتي:

- نشأت الأزمة الاقتصادية كوفيد 19 بسبب انتشار فيروس كورونا (كوفيد 19) الذي سبب حالة إغلاق تام أدى إلى ضرورة إحداث توازن بين الحفاظ على الأرواح وضمان سيرورة النشاط الاقتصادي؛
- لقد أفضت أزمة كوفيد 19 إلى انتشار تداعيات اقتصادية وخيمة انعكاسا لصدمات لحقت بالعرض والطلب تختلف عن الأزمات السابقة، كما سببت انتكاسات كبيرة في تمويل التنمية الاقتصادية في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تجاوزت تجربة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008؛
- انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 3.4% سنة 2020 في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كما تدهور معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيها خلال نفس السنة إلى 6.7%؛
- كان مناخ الاستثمار غير ملائم في بعض أرجاء المنطقة نتيجة الصراعات السياسية، وبحلول الجائحة انخفضت حصيلة تدفقات الاستثمارات الأجنبية الوافدة للمنطقة أكثر؛
- انخفض حجم التحويلات المالية إلى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا جراء الصدمات الاقتصادية التي عانت منها الدول المرسله بمقدار 19% سنة 2020، كما انخفضت حصيلة الصادرات في مختلف أرجاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا جراء تعطل حركة التجارة؛
- بسبب ارتفاع أسعار السلع الأساسية ارتفع معدل التضخم في المنطقة إلى 10.6% سنة 2020 كما ارتفعت أرصدة الدين الخارجي فيها إلى 33.68% في نفس السنة؛
- تدهورت أرصدة الحسابات الجارية وأرصدة الموازنات العامة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نتيجة انخفاض حصيلة الإيرادات العامة وعوائد الصادرات النفطية؛
- تأثر قطاع السياحة الحيوي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بسبب حالة الإغلاق وتكبد خسائر جمة جراء الجائحة؛

- تفاقمت معدلات البطالة والفقير في المنطقة حيث تأثرت أسواق العمل في مختلف الدول مما أثر على أهداف التنمية المستدامة فيها؛
 - كانت إستجابة دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للأزمة من خلال توليفة من الإجراءات في إطار السياستين النقدية والمالية.
 - وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها نقوم بطرح التوصيات التالية:
 - ضرورة اللجوء إلى التنوع الإقتصادي والحد من الإعتماد على النفط؛
 - القيام بإصلاحات هيكلية لتحفيز النمو الاقتصادي، مع ضرورة مكافحة الفساد وإضفاء الشفافية والحوكمة في تسيير القطاع العام لمواجهة الأزمات؛
 - ضرورة تطبيق مبادئ العولمة بما يتماشى وتحفيز مسار التنمية الاقتصادية في دول المنطقة وتجنّبها كل ما يمكن أن يعوق هذا المسار من أزمات مالية واقتصادية؛
 - ضرورة اللجوء للتكامل الإقليمي بين مختلف دول المنطقة خصوصا المتقاربة جغرافيا؛
 - تعزيز التكامل الإقليمي التجاري وتحفيز سلاسل القيمة الإقليمية بوصفها أكثر قدرة على المقاومة والصمود، ولتسهيل الاندماج في سلاسل القيمة العالمية؛
 - وضع خطط تنموية إقليمية والعمل على تطبيقها؛
 - الاهتمام بتهدئة الأوضاع السياسية لجعل مناخ الاستثمار في المنطقة أكثر جاذبية بغية جلب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستفادة من المزايا التي تتيحها.
- قائمة المصادر والمراجع:**
- سليم مجلخ (2016)، الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 وآثارها على الدول النامية، الطبعة الأولى، الإمارات العربية المتحدة: دار الكتاب الجامعي.
- نادية العقون (2016)، العولمة والأزمات المالية (الوقاية والعلاج)، الجزائر: دار هومة.
- محمد أحمد الأفندي (2018)، الجذور الفكرية لازمة المالية والاقتصادية العالمية، الطبعة الأولى، الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي.
- مهداوي هند (2022)، إدارة الأزمات المالية، الطبعة 1، الجزائر: دار الباحث للنشر والإشهار.
- عبد المطلب عبد الحميد (2014)، إدارة أزمات العولمة الاقتصادية، مصر: الدار الجامعية.
- صباح حسن العكيلي (2021)، الأزمات المالية (أشكالها أسبابها آثارها)، الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع.
- علي محمد الخوري (2020)، الاقتصاد العالمي بين مطرقة كورونا وسندان الأزمات، الطبعة الأولى، مصر: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

الوليد أحمد طلحة (2020). التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية، صندوق النقد العربي.

يوهانيس هوغيفين، غلاديز لوبيز أسيفيدو (2021)، آثار جائحة فيروس كورونا على توزيع الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، البنك الدولي.

أنطوانيت سايبه، رالف شامي (2020)، جائحة كوفيد 19 تهدد بفقدان أحد مصادر الدخل الحيوية في البلدان الفقيرة والهشة، صندوق النقد الدولي: مجلة التمويل والتنمية.

هبة عبد المنعم (2020)، حيز السياسات المتاح لدعم التعافي الاقتصادي من جائحة فيروس كورونا المستجد في الدول العربية، صندوق النقد العربي.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) (2020)، الاستجابة لأزمة فيروس كورونا covid 19 في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) (2021)، تطلعات سياسات الاستثمار في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCATAD (2020)، تقرير الاستثمار العالمي.

مجموعة البنك الدولي (2020)، إحياء التكامل الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عصر ما بعد جائحة كورونا.

مجموعة البنك الدولي (2022)، تقرير الفقر والرخاء المشترك.

صندوق النقد الدولي (2021)، آفاق الإقتصاد العالمي.

<https://news.un.org/ar/story/2021/06/1078892>, consulté le: 26/09/2023 à 10:25.

www.who.int/ar/news room/questions and ansmers/item/corona virus disease covid 19, consulté le: 11/09/2023 à 19:18.

<https://unctad.org/data visualization/global foreign direct investment flows over last 30 years>, consulté le: 26/09/2023 à 20:44.

<https://www.knomad.org/data/remittances>, consulté le: 27/09/2023 à 8:49.

[knomad.org/covid 19 remittances call to action/](https://www.knomad.org/covid 19 remittances call to action/), consulté le: 27/09/2023 à 09:10

<https://www.albankaldawli.org/ar/news/press release/2020/04/22/world bank predicts sharpest decline of remittances in recent history>, consulté le: 27/09/2023 à 9:20.

<https://blogs.worldbank.org/ar/voices/ndma tsf azmat aldywn la tlwmwa aljayht>, consulté le: 29/09/2023 à 21:42

<https://data.albankaldawli.org>, consulté le: 29/09/2023 à 21:39

References

- Salim Mejalakh (2016), The 2008 world financial and economic crisis and its implications for developing countries, First edition, United Arab Emirates: University Book House.
- Nadia Laggoun (2016), Globalization and financial crises (prevention and treatment), Algeria: Dar Houma.
- Mohamed Ahmed Alafandi (2018), The intellectual roots of the global financial and economic crisis, first edition, Jordan: Academic Book Center.
- Mahdawi Hind (2022), Financial crisis management, First edition, Algeria: Dar Elbahith for Publishing and Advertising.
- Abd alMutilib Abd alHamid (2014), Managing the crises of economic globalization, Egypt: University House.
- Sabah Hassan AlAkili (2021), Financial crises (formscauseseffects), Jordan: Dar Alayam for Publishing and Distribution.
- Ali Mohammed AlKhoury (2020), The Global Economy between the Coronavirus Hammer and the Anvil of Crisis, First Edition, Egypt: Council for Arab Economic.
- Alwaleed Ahmed Talha (2020), The economic repercussions of the new coronavirus on Arab countries, the Arab Monetary Fund.
- Yohannis Hoghevin, Gladys Lopez Acevedo (2021), The effects of the coronavirus pandemic on income distribution in the Middle East and North Africa region, World Bank.
- Antoinette Sayeh, Ralph Shami (2020), The COVID19 pandemic threatens to lose a vital source of income in poor and fragile countries. IMF: Journal of Finance and Development.
- Hiba Abdul Moneim (2020), Policy space available to support the economic recovery from the coronavirus pandemic in the Arab countries, Arab Monetary Fund.
- OECD (2020), Responding to the COVID19 crisis in the Middle East and North Africa.
- OECD (2021), Investment policy aspirations in the Middle East and North Africa.
- UNCATAD (2020), World Investment Report.
- World Bank Group (2020), Reviving the regional integration of the Middle East and North Africa in the post coronavirus era.
- World Bank Group (2022), Poverty and Shared Prosperity Report.
- International Monetary Fund (2021), Global Economic Outlook.
<https://news.un.org/ar/story/2021/06/1078892>, Retrieved September26, 2023.
- [www.who.int/ar/newsroom/questions and ansmners/item/corona virus disease/covid19](http://www.who.int/ar/newsroom/questions%20and%20ansmners/item/corona%20virus%20disease/covid19), Retrieved September 11, 2023.
- <https://unctad.org/datavisualization/globalforeigndirectinvestmentflowsoverlast30years>, Retrieved September26, 2023.
- <https://www.knomad.org/data/remittances>, Retrieved September27, 2023.
- [knomad.org/covid19remittancescalltoaction/](https://www.knomad.org/covid19remittancescalltoaction/), Retrieved September27, 2023.

تأثير أزمة كوفيد-19 على مسارات التنمية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

سعيدة دريد & محمد لحسن علاوي

<https://www.albankaldawli.org/ar/news/pressrelease/2020/04/22/worldbankpredictssharpdeclineofremittancesinrecenthistory>, Retrieved September 27, 2023.
<https://blogs.worldbank.org/ar/voices/ndmatsfazmataaldywnlatlwmwaaaljayht>, Retrieved September 29, 2023.
<https://data.albankaldawli.org>, Retrieved September 29, 2023.

الملاحق:

إجراءات السياسة النقدية	إجراءات السياسة المالية	الجزائر
<p>تخفيض سعر الفائدة من 3.25% إلى 3%.</p> <p>تخفيض نسبة إحتياطي البنوك من 8% إلى 6%.</p> <p>-إعادة جدولة الديون.</p>	<p>تمديد المواعيد المقررة لمدفوعات الضرائب والشركات والأفراد.</p> <p>تعطيل الضريبة المفروضة على الأرباح المحتجزة.</p> <p>تخصيص نفقات استثنائية بسبب الجائحة وتعويض عن الخسائر.</p> <p>خفض الإنفاق الجاري مع الحفاظ على ثبات مستوى الأجور وحماية الإنفاق على الصحة والتعليم.</p>	
<p>تخفيض سعر الفائدة الرئيسي.</p> <p>تأجيل سداد كل قروض البنوك.</p> <p>-إنشاء صناديق دعم للشركات الصغيرة والمتوسطة.</p> <p>-تسهيل السيولة للشركات للحد من تسريح العمال.</p> <p>تقديم الدعم للعملة الموقرة.</p> <p>تحويلات نقدية للأسر ذات الدخل المنخفض.</p> <p>تبرعات من الاتحاد الأوروبي بقيمة 276.5 مليون دولار أمريكي.</p> <p>قرض من إيطاليا بقيمة 50 مليون يورو.</p>	<p>تأجيل بعض مدفوعات الضرائب.</p> <p>-إنشاء صندوق دعم للشركات الصغيرة والمتوسطة.</p> <p>تسهيل السيولة للشركات للحد من تسريح العمال.</p> <p>تقديم الدعم للعملة الموقرة.</p> <p>تحويلات نقدية للأسر ذات الدخل المنخفض.</p> <p>تبرعات من الاتحاد الأوروبي بقيمة 276.5 مليون دولار أمريكي.</p> <p>قرض من إيطاليا بقيمة 50 مليون يورو.</p>	تونس
<p>تخفيض سعر الفائدة بمقدار 300 نقطة أساس.</p> <p>تخفيض سعر الفائدة التضخمية على القروض المقدمة للشركات الصغيرة والمتوسطة والصناعة والسياحة.</p> <p>عبارة تخفيف عبء الديون على الأفراد العاجزين عن السداد.</p>	<p>-الإعلان عن سياسات تحفيزية.</p> <p>تخفيض تكاليف الطاقة للقطاع الصناعي.</p> <p>دعم من البنك الدولي بمقدار 7.9 مليون دولار أمريكي.</p>	مصر
<p>تخفيض الإحتياطي القانوني.</p> <p>تجميد سداد الفوائد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.</p> <p>-التشجيع على استخدام المدفوعات الإلكترونية.</p> <p>تبني آليات لدعم الائتمان والسيولة.</p> <p>تقديم تسهيلات ائتمانية وقروض استثنائية بفائدة صفرية ودعم النفقات التشغيلية.</p>	<p>تنفيذ برنامج التحويلات النقدية بتكلفة إجمالية قدرها 254 مليون دولار أمريكي.</p> <p>-إنشاء صندوق لجمع التبرعات.</p>	العراق
<p>تأجيل سداد القروض.</p> <p>-زيادة الائتمان لدعم القطاع الخاص.</p> <p>-إعادة جدولة القروض القائمة.</p> <p>تخفيض أسعار الفائدة النقدية.</p>	<p>-إنشاء صندوق وطني للتضامن.</p> <p>تمديد كل الأجل الخاصة بدفع الضرائب.</p> <p>تقديم بعض المساعدات النقدية.</p> <p>دعم العمال اليوميين في القطاع العام وموظفي الرعاية الصحية والمزارعين.</p> <p>تقديم طلب لصندوق النقد الدولي للحصول على مساعدة بقيمة 10 مليار دولار.</p>	لبنان
<p>تأجيل سداد القروض.</p> <p>-زيادة الائتمان لدعم القطاع الخاص.</p> <p>-إعادة جدولة القروض القائمة.</p> <p>تخفيض أسعار الفائدة النقدية.</p>	<p>تأجيل المستحقات الحكومية ومدفوعات الضرائب.</p> <p>دعم الشركات الصناعية وصندوق تنمية السياحة الجديد.</p> <p>-عوضت الحكومة 60% من الرواتب للشركات من تسريح العمال.</p> <p>- تدعيم القطاع الصحي بميزانيات إضافية.</p> <p>تخفيض الإنفاق في بعض المجالات ليست ذات أولوية.</p>	السعودية
<p>تخفيض سعر الفائدة من طرف المصرف المركزي.</p> <p>تقديم حزمة تحفيزية بقيمة 27.2 مليار دولار أمريكي لتسهيل تمويل الاقتصاد.</p> <p>تقديم قروض مضمونة بأسعار فائدة صفرية لدعم الائتمان الموجه للشركات.</p> <p>تأجيل سداد القروض.</p> <p>-الإعطاء من الرسوم البنكية للمشاريع المتوسطة والصغيرة.</p> <p>تخفيض نسبة الإحتياطي الإجمالي من الودائع تحت الطلب بمقدار النصف.</p>	<p>قدمت الحكومة الإماراتية مبلغ 26.5 مليار درهم إماراتي لدعم إستراتيجية الأعمال والتخفيف من آثار الأزمة.</p> <p>وقف تحصيل الغرامات والرسوم ومدفوعات الضرائب.</p> <p>دعم القطاع الخاص والمشاريع في البنية التحتية.</p> <p>خصم على مدفوعات الإيجار التجاري في قطاع السياحة.</p>	الإمارات العربية المتحدة

المصدر:

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) (2020)، الاستجابة لأزمة فيروس كورونا covid-19 في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ص (38-41).

-الوليد أحمد طلحة (2020)، التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية، صندوق النقد العربي، ص (38-45).

